

Distr.: Limited
18 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البندان ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال المؤقت*
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين
المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، و ١٦٢/٤٨ المؤرخ
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، و ١٢/٥٢
باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/
يونيه ٢٠٠٣، و ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، و ١٦/٦١ المؤرخ
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، و ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أقرت
بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي
نصبو إليه"،

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣،

وإذ تؤكد من جديد الدور الذي أناطه كل من ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تسلّم بضرورة إضفاء المزيد من الفعالية على المجلس باعتباره الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بالسياسات وتقديم التوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإذ تشدد على ضرورة ذلك، في إطار الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، باعتباره هيئة رئيسية للأمم المتحدة للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإذ تسلّم بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٧/١٩٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بما في ذلك ما قرره بأن تعقد مشاورات مفتوحة شفافة شاملة للجميع من أجل استعراض الطرائق المتبعة في عملية تمويل التنمية، من ذلك استطلاع إمكانية استحداث طرائق أخرى لتعزيز العملية، بما في ذلك الترتيبات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك وطرح خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق تمويل عملية متابعة التنمية^(١)،

وإذ تحيط علما بالعمليات المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - تحيط علما بمذكرة رئيس الجمعية العامة عن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢)؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٣)؛

(١) A/67/353.

(٢) A/67/975.

(٣) A/67/736-E/2013/7.

- ٣ - تعتمد النص الوارد في مرفق هذا القرار وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذ التدابير الواردة فيه بسرعة؛
- ٤ - تقرر أن تستعرض الترتيبات الواردة في هذا القرار ومرفقه في الدورة الثانية والسبعين.

استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١ - وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز دوره بصفته الآلية المركزية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والإشراف على الهيئات الفرعية العاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين. ويوفر التوجيه العام والتنسيق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأن يعزز المتابعة المنسقة للوثائق الحتمية للمؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين. وتوجه مبادئ الشمول والشفافية والمرونة طرائق عمل المجلس وهدف المجلس هو خلق التلاحم والاتساق وتفادي الازدواجية بين مداولاته ومداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- ٢ - ويواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في تقارير الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق ويوصي بسبل لتعزيز كفاءتها ومساءلتها وتفاعلها وتكامل جهودها.
- ٣ - ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في متابعته للمؤتمرات واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، المواءمة والتنسيق بين خطط اللجان الفنية وبرامج عملها وذلك بتشجيع توزيع أوضح للعمل بينها وإعطائها توجيهات سياساتية واضحة. ولذلك، ينبغي السعي إلى تحضير اجتماعات المجلس على نحو أفضل.
- ٤ - وينبغي ألا تؤدي الترتيبات الواردة في هذا المرفق إلى زيادة عدد أيام الاجتماعات المخصصة حاليا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٥ - ويعدل المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامج عمله إلى دورة تمتد من تموز/يوليه إلى تموز/يوليه ويبدأ ذلك فوراً، وهو مدعو إلى النظر في وضع ترتيبات انتقالية لانتخاب مكتبه، أخذاً في الاعتبار ما يتصل بالموضوع من قواعد وأنظمة وإجراءات في ما يتعلق بعمل المجلس وهيئاته الفرعية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.
- ٦ - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حاجة إلى اعتماد نهج معزز يركز على المسائل لتدعيم دوره الرائد في تحديد التحديات الناشئة والتشجيع على التأمل والنقاش والتفكير الابتكاري، وفي تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن.

٧ - ويبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أساس برنامج عمله على موضوع رئيسي:

(أ) يحدد في بداية دورته؛

(ب) يجري اختياره بمراعاة دور المجلس في تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متوازن، بالإضافة إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) ويقرره المجلس على أساس مدخلات من الهيئات الفرعية ومن الدول الأعضاء؛

(د) توفير التوجيه لعمل منظومة المجلس بأكملها، مع احترام خطة العمل، وتنوع الولايات والخبرات المتخصصة لمختلف الهيئات الفرعية؛

(هـ) تمكين المجلس من تعزيز التماسك والاتساق على نطاق كامل المنظومة للقضايا التي تتطلب استجابة فعالة من منظومة الأمم المتحدة.

٨ - ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئاته الفرعية ومجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة للإسهام في أعماله، حسب الاقتضاء، تمشيا مع الموضوع المتفق عليه.

٩ - ويقدم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئات الفرعية والدول الأعضاء، مقترحا بالموضوع السنوي في البداية للدورتين التاليتين ثم للسنة التالية من أجل منح الهيئات الفرعية والدول الأعضاء متسعا من الوقت لتقديم إسهاماتها.

١٠ - ويواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد دورة موضوعية وأخرى تنظيمية. وليكون المجلس أكثر استجابة، يجوز له أن يعقد دورات استثنائية وفقا للنظام الداخلي. ويحق للمجلس أيضا، باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، أن يعقد اجتماعات مخصصة حسب الاقتضاء، لمعالجة المستجدات العاجلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين.

١١ - وستجري مراجعة هيكل الأجزاء الحالي للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إعادة توزيع أيام العمل، على النحو المبين أدناه:

(أ) سيعقد جزء للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مباشرة بعد الدورة العادية الأولى للمجالس التنفيذية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ويقدم المجلس، من خلال هذا الجزء، التنسيق والتوجيه العامين للصناديق والبرامج التنفيذية من أجل التنمية على نطاق

كامل المنظومة. ويشمل هذا التوجيه أهدافا وأولويات واستراتيجيات في تنفيذ السياسات التي رسمتها الجمعية العامة، بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وينبغي أن يركز على القضايا الشاملة وقضايا التنسيق المتصلة بالأنشطة التنفيذية. وتركز الجهود على تحسين الأثر العام للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية لدعم أولويات التنمية الوطنية. ومن أجل تفادي تكرار المناقشات، ينبغي أن يطلب من مجالس الإدارة التي تقدم تقاريرها إلى المجلس، أن تبرز، في تقاريرها إلى المجلس، القضايا التي تتطلب البحث، وأن تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها مسترشدة في ذلك بالموضوع الرئيسي الذي وقع عليه الاختيار. وينبغي تشجيع المسؤولين الوطنيين المنخرطين بصورة مباشرة في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، بالإضافة إلى ممثلي منظومة الأمم المتحدة الميدانيين على المشاركة في هذا الجزء حتى تؤخذ إسهاماتهم في الاعتبار. وينبغي أن يتواصل إسهام هذا الجزء في الأعمال التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تحدد الجمعية العامة من خلالها التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة على صعيد المنظومة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

(ب) يعقد جزء متعلق بالشؤون الإنسانية في حزيران/يونيه، وينبغي أن يواصل المجلس من خلاله الإسهام في تعزيز تنسيق وفعالية المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، ودعم وتكميل الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، من أجل تشجيع استجابة محسنة ومنسقة من جانب الأمم المتحدة. ويواصل المجلس أيضا تنظيم حدث خاص لمناقشة التحول من الإغاثة إلى التنمية يعقد مباشرة قبل الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية وبعد الدورة السنوية للمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

(ج) يعقد جزء رفيع المستوى في تموز/يوليه. وسيواصل الاضطلاع بمهام الجزء الرفيع المستوى للمجلس كما تنص على ذلك قرارات الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، و ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ولا سيما منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد لمدة يومين كل سنتين إلا إذا تقرر غير ذلك في هذا القرار أو في القرار ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. وسيشمل هذا الجزء الاجتماع الوزاري المعقود لمدة ثلاثة أيام للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٩٠/٦٧. وسيسفر المؤتمر عن إعلان وزاري؛

(د) وستعقد بانتظام اجتماعات مخصصة للتنسيق والإدارة لأداء مهام التنسيق والأجزاء العامة على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة المشار إليها في الفقرة ١١ (ج) أعلاه. وسيقرر المجلس توقيت هذه الاجتماعات؛

(هـ) يعقد سنويا جزء يتعلق بالتكامل يقرر المجلس توقيته وطرائقه. وستكون المهام الرئيسية لهذا الجزء توحيد جميع إسهامات الدول الأعضاء، وهيئات المجلس الفرعية، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن. وسيجمع الجزء المتعلق بالتكامل الرسائل الأساسية الواردة من منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالموضوع الرئيسي ويعد توصيات عملية المنحى للمتابعة.

١٢ - ويجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي حوارا سنويا مع الأمناء العامين للجان الإقليمية.

١٣ - ويواصل المجلس تعزيز الحوار المتعلق بتمويل خطة التنمية وتنفيذها وزيادة تشجيع ذلك الحوار بطرق شتى منها تعزيز الترتيبات القائمة بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يعقد مباشرة بعد اجتماع الربيع السنوي للجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية المعقود في واشنطن العاصمة. ويواصل المجلس أيضا تخصيص أوقات محددة للتداول والنظر في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

١٤ - ويشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التفاعل بين المنتديات والمنظمات والمجموعات الدولية والإقليمية المعنية التي تقدم التوصيات أو تتخذ القرارات ذات التأثيرات العالمية، في مجال السياسة العامة، حسب الاقتضاء.

١٥ - ويراعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جدول الدورات والاجتماعات والمشاورات المذكورة أعلاه، اجتماعات الهيئات الأخرى التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتفادي التداخل بين جداول أعمالها وإثقال كاهلها بشكل ليس ضروريا.

١٦ - ويعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماعات العادية لدوراته الموضوعية في نيويورك مع استمرار الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في التناوب بين نيويورك وجنيف. ويمكن، على أساس متخصص ويتسم بفعالية التكاليف، اتخاذ قرار باختيار مكان آخر إذا كان ذلك يسهم في إجراء مناقشات أفضل حول الموضوع الرئيسي الذي وقع عليه الاختيار.

١٧ - ويجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية تحسين التفاعل مع عمل لجانه الفرعية ومتابعته، استعراضات عملية المنحى لأنشطة هيئاته الفرعية وتقريرها وتوصياتها، لتفادي تكرار المناقشات التي دارت في تلك الهيئات والتركيز على القضايا التي تتطلب استجابة موضوعية منسقة ومرتبة الأولويات من منظومة الأمم المتحدة ككل. تدرج الهيئات الفرعية في تقاريرها موجزا تنفيذيا وينبغي أن تكون التقارير موجزة وتحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والقضايا التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها.

١٨ - ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترتيبات انتقالية لإجراء الاستعراض الوزاري السنوي في الأجزاء الرفيعة المستوى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

١٩ - ويكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض الوقت للاحتياجات المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، وأن يدرج شواغلها في جميع الأجزاء بوصفها أولويات شاملة. وسيواصل معالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل.

٢٠ - وتمشيا مع قراره السابق، سيدرج المجلس، في استعراضه الوزاري السنوي لعام ٢٠١٥، استعراضا لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) ويواصل منتدى التعاون الإنمائي وضع برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار عند قيامه باستعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي، واستعراض اتساق السياسات لأغراض التنمية. ويواصل المجلس استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

٢١ - ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوات من أجل تعزيز النظر في قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية تمشيا مع ولاية برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

٢٢ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام بوصفه منتدى لمشاركة الجهات المعنية المتعددة، ولإشراك جميع الأطراف المعنية في أعمال المجلس، ولا سيما في ما يتعلق بمهمته المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٢٣ - ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ على طابعه الحكومي الدولي، تعزيز المشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المعنية والمنظمات الإقليمية في أنشطة المجلس وأنشطة لجانه الفنية والإقليمية، وفقا لأحكام النظام الداخلي لكل منها وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بقدر ما يتعلق الأمر بالاجتماعات التي يعقدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس.

٢٤ - ويواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشجيع إدماج الشباب في مداولاته استنادا إلى التجارب الإيجابية السابقة لمنتديات الشباب غير الرسمية. ويواصل المجلس أيضا منتدى الشراكة غير الرسمي.

٢٥ - ويقدم الأمين العام مقترحات لتعزيز التعاون على نطاق كامل المنظومة، آخذا في الاعتبار مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه، مع قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور المحور المركزي لدعم المجلس، من أجل الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق الدعم المقدم للمجلس ومكتبه. وتتضمن المقترحات تدابير لتمكين الأمانة من تقديم الدعم بشكل أفضل لتنفيذ خطة موحدة للتنمية. كذلك، يستكشف الأمين العام مقترحات لتعزيز الدعم المقدم إلى المجلس، بما في ذلك الدعم المقدم لمكتب رئيس المجلس.

٢٦ - ويتخذ الأمين العام خطوات لإتاحة التركيز المؤسسي المناسب على احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية ويقدم الدعم الفعلي للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٧ - وينص برنامج العمل السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز الحوار المنتظم مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، آخذا في الاعتبار قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٦٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٨ - وينبغي تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته ومتابعتها بالكامل من قبل كل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يراقب المجلس والجمعية العامة هذه العملية بشكل منتظم، حسب الاقتضاء.

٢٩ - ويتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وبخاصة على اللجنتين الثانية والثالثة، أن تفكر في إمكانية النظر في ترشيد جداول أعمالها واتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه بغية القضاء على الازدواجية والتداخل وتعزيز التكامل لدى النظر في قضايا مماثلة لتلك القضايا أو مرتبطة بها ولدى التفاوض بشأنها.

٣٠ - ويُطلب من رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التنسيق مع مكاتب الأجهزة والهيئات الحكومية الدولية المعنية في الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من التضافر والفعالية.

٣١ - ويعقد مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاورات للمجلس منتظمة غير رسمية مفتوحة باب العضوية لتحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية والجوانب الموضوعية لدورات المجلس، من أجل إبراز القضايا والتوصيات التي تتطلب من المجلس أن ينظر فيها ويتخذ إجراءات بشأنها بغية تأمين دورات موضوعية تنسم بمزيد من التركيز وبمحسن الإعداد. ويمكن أن تنطوي، حسب الاقتضاء، على إجراء حوارات مع رؤساء وأمانات اللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية والهيئات ذات الصلة بالمجلس، والمجالس التنفيذية المعنية بهذه القضايا.

٣٢ - ويواصل مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع بانتظام للنظر في قضايا من قبيل التوصيات المتعلقة ببنود جدول أعمال ومواضيع، وهيكل الاجتماعات وقوائم المشاركين الضيوف في حلقات النقاش، وينبغي أن يظل على علم، حسب الاقتضاء وفي إطار جهوده التنظيمية، بمداولات الآليات الحكومية الدولية المناسبة من خارج منظومة الأمم المتحدة. ويبقى المكتب المجلس على علم بمداولاته.

٣٣ - وينقل أعضاء المكتب إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقبلة أساليب العمل التي ثبت نجاحها ومجمل الخبرة المكتسبة.

٣٤ - ويواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في سبل تحسين صورته العامة، ومن ذلك أن ينقل إلى الجمهور بشكل فعال ومقنع ما يقوم به من أدوار ويضطلع به من أعمال وما يحققه من إنجازات.